تجربة الأحزاب الإسلامية في الحكم في كل من تركيا ومصر، دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي وفقا لنظرية "مايكل مان" في القوة الاجتماعية

ضرغام شتية[1]، نسيم برهم[2]،"أحمد رأفت" غضية[3]

[1]قسم الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، durghamsh@gmail.com

[2]قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، bargeo74@gmail.com

[3]قسم الجغرافيا، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، ahmed@najah.edu

الملخص

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين تجربتي حزب العدالة والتنمية في تركيا وحركة الإخوان المسلمين في مصر في الحكم وفقا لنظرية Michael Mann (1986, 1993) في القوة الاجتماعية، التي تقوم على أربع شبكات قوة: (الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية)، ومن خلال تطبيق النظرية على الحالتين التركية والمصرية، تبين أن حزب العدالة والتنمية التركي استغل سيطرته على الشبكة السياسية من خلال فوزه بالانتخابات في التغلغل في شبكات القوة الأخرى والسيطرة عليها؛ وحقق ذلك بتبنيه إيديولوجيا مرنة، أسهمت في حل الكثير من المشاكل الداخلية، وكذلك تحقيقه عديداً من النجاحات الاقتصادية من خلال تبنيه سياسة اقتصادية خارجية قائمة على التصدير، إضافة إلى تغيير عديد من القوانين، للحد من هيمنة المؤسسة العسكرية. وفي المقابل لم يغير الإخوان المسلمون في أيديولوجيتهم؛ الأمر الذي تسبب في زيادة الانقسام في المجتمع المصري، كما أنهم بدأوا حكمهم بالمواجهة مع القضاء والمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى إخفاقهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي؛ فتراجعت مختلف القطاعات، وزاد عجز الميزانية، وارتفعت المديونية، وقد تميزت فترة حكمهم بالجمود.

الكلمات المفتاحية: *شبكات القوة، الأحزاب الإسلامية، شبكة القوة الاقتصادية، مقارنة تجارب الحكم، الاقتصاد السياسي.*

المقدمة

تختلف الحركات الإسلامية فيما بينها من حيث فكرها الأيديولوجي الذي تقوم عليه؛ فهناك حركات راديكالية متشددة، وأخرى تدعو إلى عودة الخلافة الإسلامية، وبعضها يؤمن بالحل العسكري ويتّبع نهج الصدام المسلح مع الأنظمة الحاكمة. وفي المقابل هناك حركات إسلامية سياسية معتدلة كحركة النهضة في تونس، وحزب العدالة والتنمية المغربي، وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب العدالة والتنمية التركي الذي يعد الأكثر اعتدالاً وانفتاحاً على المجتمع والغرب. وبشكل عام فإن صعود الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط جاء بعد الثورة الإيرانية عام 1979م (علو، 2012)، وكما جاء ردة فعل على فشل مشاريع التنمية التي تبناها الوطنيون والعلمانيون بعد الاستقلال. لهذا فإن ظهور هذه الحركات الإسلامية جاء رداً على الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالشرق الأوسط في السنوات التي سبقت صعود الحركات الإسلامية.

تأسست الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي ألغى الخلافة الإسلامية في 3 آذار من سنة 1924، وأعلن جمهورية تركية علمانية منفتحة على الغرب، وتمت محاربة أي توجه نحو تأسيس أحزاب ذات طابع إسلامي. ومنذ ذلك الوقت حكم حزب الشعب الجمهوري العلماني تركيا، وكان يُظهر بشكل واضح عداءه للدين، وبالرغم من أن سنة 1945 تعّد سنة السماح بالتعددية الحزبية فقد ظل الإسلاميون ممنوعين من تأسيس أحزاب ذات مرجعية دينية، فاضطروا إلى العمل مع الأحزاب العلمانية التي لا تُظهر عداءها للدين. وكان أول تأسيس لحزب ذي توجه إسلامي على يد البروفيسور نجم الدين أربكان، الذي أسس حزب النظام الوطني سنة 1970، ولكن هذا الحزب ما لبث أن تم حله بعد 6 أشهر من تأسيسه (غول، 2013، ص55)، وبالرغم من أن "أربكان" لم يعلن عن توجهات الحزب الإسلامية، وظل يكرر بأنه حزب ديمقراطي وطني. وأسس بعده حزب الإنقاذ الوطني 1972، ولكن كانت المحكمة الدستورية لهم دائماً بالمرصاد، وأوصت بحله، فأسسوا حزب الرفاه 1983، وبعد حله أسسوا حزب الفضيلة 1998، وعندما تم حل حزب الفضيلة، انقسم الإسلاميون في تركيا إلى قسمين: التقليديين المحافظين الذين أسسوا حزب السعادة 2001، والذي ما زال موجوداً، والشباب المجددين كرجب طيب أردوغان وأحمد داوود أوغلو وعبد الله غول وغيرهم، الذين أسسوا حزب العدالة والتنمية الحاكم حاليا (Yilmaz, 2009, p.94-96).

وضع مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر ومنظّرها "حسن البنا" عام 1928 ثلاث مراحل لتحقيق أهداف الحركة: وهي مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين والتعبئة وحشد الأعضاء والأنصار، ومرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج (العناني، 2013، ص18)، وعلى مدار العقود الماضية نجحت الجماعة في تحقيق أول مرحلتين؛ الأولى والثانية ولكن المرحلة الثالثة لم تكتمل، وانتهت بسقوط حكم الرئيس محمد مرسي بعد سنة من توليه زمام الأمور. وجدير بالذكر أنه منذ تأسيس الجماعة وحتى وصولها للحكم كانت تتمتع بحرية الدعوة والتعبئة أكثر مما تمتع به حزب العدالة والتنمية التركي باستثناء الفترة الناصرية من 1952 وحتى 1970 ، التي تميزت بالملاحقة والتضييق. وعند تولي الجماعة الحكم واجهت الكثير من التحديات منها الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، بالإضافة إلى المواجهة مع القضاء، وفي النهاية لم يستطع الإخوان المسلمون (وحزبهم الحرية والعدالة) التغلب على تلك التحديات مثلما فعل نظراؤهم الأتراك، ما أدى إلى سقوطهم وحل حزبهم وتراجع في شعبيتهم.

سيقوم الباحث بدراسة مقارنة بين التجربتين استناداً إلى نظريةMichael Mann(1986، 1993) في القوة الاجتماعية، إضافة إلى إبراز أهم أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين والظروف والإرهاصات التي رافقتهما، والأسباب التي ساعدت حزب العدالة والتنمية التركي على تغيير أيديولوجيته والتأقلم مع الوضع الداخلي والإقليمي والعالمي وتحقيق النجاح الاقتصادي الواضح، في حين فشلت جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق ذلك. وجدير بالذكر أنه من الخطأ القول بأن سبب فشل الأخوان المسلمين في مصر يعود إلى قيود الدولة العميقة؛ بل على العكس من ذلك، فإن عداء الدولة الكمالية للإسلاميين في تركيا كان واضحاً، وكان ضد فكرة وجود أي حزب إسلامي من الأساس، أما في مصر فقد كان هناك نوع من الحرية للحركات الإسلامية أكثر مما كان عليه في تركيا، وبالتالي لا بد من البحث عن أسباب أخرى أكثر واقعية ومنطقية.

مشكلة الدراسة

يعد ظهور الحركات الإسلامية ردة فعل على الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالشرق الأوسط في السنوات الماضية، وعجز الأنظمة التي تقودها الأحزاب العلمانية والقومية عن تحقيق تطلعات الشعوب في التنمية.

وتقوم الدراسة على المقارنة بين تجربة الإسلاميين في كل من تركيا ومصر، وإظهار أهم العوامل والأسباب التي مكنت حزب العدالة والتنمية التركي من النجاح في الانتخابات غير مرة، وفي إدارة الأزمات المختلفة والنجاح في تحقيق تطورا إيديولوجي واقتصادي وسياسي مكنه من الاستمرار في الحكم، وجعل منه مثلاً يحتذى به؛ من خلال نجاحه في عديد من الأصعدة بالرغم من مضايقات الأحزاب الكمالية العلمانية وملاحقاتها له. وفي المقابل تتناول الدراسة بالتحليل الأسباب التي أدت إلى فشل حركة الإخوان المسلمين المصرية في الحكم، وسقوطها بعد سنة واحدة بالرغم من أن الظروف والأجواء أمامها كانت مشجعة أكثر من حزب العدالة والتنمية التركي، الذي كان يواجه تحديات الدولة العلمانية ومعاداة الأحزاب الكمالية، خصوصاً في ظل هيمنتهم على مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة القضائية.

وستعتمد الدراسة بشكل أساسي على نظرية مايكل مان في القوة الاجتماعية (1993، 1986) Michael Mann's Theory Of Social Power. وهذه النظرية تفترض أن الدولة تتكون من أربع شبكات قوة وهي: الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وحتى يستطيع أي حزب الاستمرار في الحكم فعليه السيطرة على شبكات القوة الأربعة؛ لأن بعض هذه الشبكات تهيمن أحياناً على الشبكات الأخرى، مثل شبكة القوة العسكرية التي قد تهيمن على شبكات القوة الأخرى وتؤدي إلى تقويض النظام برمته.

أسئلة الدراسة

ينبغي على الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف تمكّن حزب العدالة والتنمية التركي من التغيير في أيديولوجيته، ومن ثم النجاح في عديد من المجالات، في حين لم يتمكن الإخوان المسلمون من ذلك؟
2. ما العوامل التي مكنت حزب العدالة والتنمية من النجاح على الصعيد الاقتصادي في حين فشل الإخوان المسلمون في مصر في تحقيق ذلك؟
3. ما أهم أوجه الاختلاف بين سلوك الإسلاميين ونهجهم في كل من تركيا ومصر ؟
4. كيف تعامل كل من حزب العدالة والتنمية وحركة الإخوان المسلمين داخلياً وخارجياً مع الأزمات في مرحلة الحكم؟

أهداف الدراسة

1. تحليل تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في الحكم ودراسته من منظور الاقتصاد السياسي، وتفسير سبب نجاحه من جهة وفشل تجربة الإخوان المسلمين من جهة أخرى؛ وذلك استناداً إلى نظرية مايكل مان (1993، 1986) في القوة الاجتماعية.
2. التعرف إلى أوجه الشبه والاختلاف بين تجربتي حزب العدالة والتنمية التركي وحركة الإخوان المسلمين المصرية في التعامل مع الدولة العميقة.
3. تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي قادت إلى نجاح التجربة التركية وتتبعها.
4. المقارنة بين نهج حزب العدالة والتنمية التركي والإخوان المسلمين في التعامل مع مصادر القوة الأربعة (الأيديولوجية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية) وشبكاتها.

منهجية الدراسة

تستند الدراسة بشكل أساسي إلى المنهج المقارن، الذي يقوم على إبراز أوجه الشبه والاختلاف في دراسة ظاهرتين أو أكثر ضمن مجموعة من الخطوات للوصول إلى الحقيقة العلمية. والظواهر التي سيتم المقارنة بينها هنا هي تجربة الحكم لكل من حزب العدالة والتنمية التركي، وحركة الإخوان المسلمين في مصر؛ وستتمحور المقارنة حول أربعة مصادر للسلطة: (الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية)، لأن السيطرة على مصادر السلطة هذه والتعامل معها بالشكل الصحيح يقود إلى النجاح في الحكم وإدارة الأزمات.

وتستند الدراسة، أيضاً، إلى المنهج التطوريEvolutionary والمنهج التحليلي كذلك؛ وذلك من خلال تتبع أهم المراحل المفصلية في تاريخ نشأة كل من حزب العدالة والتنمية والإخوان المسلمين وتطورها حتى الوصول للسلطة، وأهم التحولات التي قادت لذلك، وتحليل خصائص كل منهما ودراسة سلوكه في التعامل مع الأوضاع الراهنة.

تقوم الدراسة على تطبيق نظرية مايكل مان (1993، 1986) Michael Mann's Theory Of Social Power ؛ للمقارنة بين التجربتين وتعليل نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية التركي مقابل إخفاق الإخوان المسلمين في مصر، فالكثير من الباحثين الذين يدرسون الحركات الإسلامية وتجاربها في الحكم يلجأون إلى هذه النظرية والتي تفترض أن الدولة وأقسامها السياسية واحدة فقط من أربعة أنواع رئيسية من شبكات القوة التي تشكل السياق الذي تتطور من خلاله الحركات الإسلامية السياسية وتشكل خطابها الأيديولوجي. وشبكات القوة هي الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية، وهذه تعّد مهمة لإكمال الشبكة السياسية ونجاح النظام بشكل عام. وسيعتمد الباحثون على نظرية (Mann, 1986, 1996) لتوضيح أن التغيرات في شبكات قوة النظام أثرت في التحول الأيديولوجي للحركات الإسلامية السياسية. ويعرف مايكل مان النظام بأنه تحالف من القوى الفاعلة والمهيمنة الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والتي ينسّقها حكام الدولة. ووفقاً لنظرية Mann فإن التنمية الاجتماعية والتاريخية في الحضارة الغربية كانت نتيجة شبكات القوة الأربعة المتداخلة والمتفاعلة (الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية) التي ولدّت القوة لهذه الدول، وهي توفر الوسائل التنظيمية للسيطرة الاجتماعية والهيمنة على المجالات السياسية والاجتماعية، وتظهر كأنها القطاع القيادي للتغيير الاجتماعي. وبعبارة أخرى فإن شبكات القوة تعّد سلسلة من الروابط والعلاقات التي تربط الناس والفاعلين الاجتماعيين معاً (Jaraba, 2013, p.41-42).

ويؤكد (Mann, 1986) أن شبكات القوة الأربعة تختلف من بلد لآخر، ومن وقت لآخر؛ وذلك اعتماداً على المجتمع وبنائه وتاريخه، فمن الممكن أن تهيمن شبكة أو أكثر من تلك الشبكات على الشبكات الأخرى، كما هو الحال في مصر، وتركيا سابقاً، حين هيمنت المؤسسة العسكرية على شبكات القوة الأخرى. بالرغم من أن بعض الشبكات لديها قدرة أكبر من غيرها للتنظيم المكثف والواسع والمنتشر، إلا أنه ينبغي أخذ شبكات القوة الأربعة بعين الاعتبار (Habibi, 2012).

دراسات سابقة

ركزت الدراسات في السابق على دراسة الدولة وأقسامها وهياكلها وسياساتها الداخلية والخارجية وعوامل استقرارها، ولكن في السنوات القليلة الماضية بدأنا نشهد بعض الدراسات التي تتناول حركات الإسلام السياسي التي أصبحت اللاعب الأبرز في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية، ومن هذه الدراسات:

ركز Yilmaz (2009) على سير عملية التحول الديمقراطي في كل من تركيا ومصر، والظروف التي نشأت وتطورت فيها الأحزاب الإسلامية، وركزت الدراسة على قضية التعلم الديمقراطي من خلال المشاركة، والتي مهدت الطريق للتحول من الإسلامية إلى الديمقراطيين الإسلاميين. وتلقي الدراسة الضوء على الفرص الديمقراطية التي أعطيت للإسلاميين في تركيا، وتعلل سبب نجاح الإسلاميين في تركيا في الاندماج في الحياة السياسية وعدم نجاحهم في مصر إلى طبيعة المؤسسية في تركيا التي ساعدت على التحول الديمقراطي.

وتناول Habibi (2012) الانتقادات التي كانت تقدمها دائماً كل من حركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر للأنظمة العلمانية فيما يتعلق بالفقر وعدم المساواة والفساد، كما قامت الدراسة على تحليل الظروف الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في البلدين، وكيف تعاملت الأحزاب الإسلامية مع الوضع الراهن. وتقترح الدراسة ثلاث قضايا هامة من شأنها التأثير في خيارات الأحزاب الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وهي: 1. التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلدانهم. 2. الأيديولوجيا الاقتصادية وجهاً لوجه مع تعاليم الإسلام في الاقتصاد والتجارة. 3. التأثير السلبي لبعض جماعات المصلحة الاقتصادية والاجتماعية داخل حزبي النهضة والإخوان المسلمين.

وبالرغم من أن الباحث كان متفائلاً حول إمكانية نجاح التجربتين، إلا أنه ليس هناك ما يدعو للتفاؤل؛ لأن الحزبين لم يستطيعا إجراء تحول في أيديولوجياتهم نظراً لسيطرة المحافظين داخل الحزبين، إضافة إلى أن الحزبين لم يخلقا قاعدة اقتصادية قبل دخول السلطة كما فعل حزب العدالة والتنمية التركي.

وتناول(2013) Jaraba التحولات الأيديولوجية في نهج كل من حزب العدالة والتنمية التركي وحركة الإخوان المسلمين، وتمحورت الدراسة حول الأسباب التي مكنت حزب العدالة والتنمية التركي من تغير أيديولوجيته والتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، مقابل الصعوبات التي واجهت الإخوان المسلمين في مصر والتي كانت نتيجة الجمود الأيديولوجي لديهم، ما أعاق سيطرتهم على مفاصل الدولة المختلفة، واستندت الدراسة إلى نظرية الحركة الاجتماعية (Social Movement Theory) في تفسير نشوء الحركات الإسلامية السياسية والمقارنة بينها وبين الحركات الراديكالية.

ويطرح العناني (2013) أسباب سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ويرجعها إلى ثلاثة أسباب رئيسة، هي فشل الجماعة في التعامل مع مسألة السلطة والحكم بشكل أكثر نجاعة وفعالية، والمشاكل التنظيمية التي عصفت بالجماعة وأدت إلى إرباكها وكشفت ضعفها وقصر رؤيتها السياسية، وكذلك عداء الدولة العميقة لها واستدراجها إلى مشاكل وصراعات جانبية أدت إلى استنزاف الجماعة، وخروج العديد من المظاهرات في 30 يونيو 2013 للمطالبة بإسقاط حكم الإخوان.

بالاسترشاد بالدراسات السابقة، فإن الباحثين اتبعوا منهجاً مقارناً للمقارنة بين تجربة كل من حزب العدالة والتنمية التركي وأسباب نجاحه، وحركة الإخوان المسلمين المصرية وعوامل إخفاقها في الحكم. وتتميز الدراسة بأنها دراسة جمعية متكاملة تقوم على تناول جميع الجوانب مصادر القوة وكافة في الدولة (أيديولوجية واقتصادية وسياسية وعسكرية) التي تؤثر على استقرارها.

الأيديولوجيا وتطورها

التطور الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية التركي

بالمقارنة مع مصادر القوة الأخرى التي أشار إليها (Mann, 1986) فإن شبكة القوة الأيديولوجية لها القدرة على التأثير والتغلغل والتمدد في المجتمع، ومن أجل أن يكون لها تأثير، فمن الضرورة أن تعمل مع شبكات القوة الأخرى بالرغم من انفصال هذه الشبكات عن بعضها البعض، والقوة الأيديولوجية تقدم طريقة مكانية اجتماعية مميزة في التعامل مع المشاكل الاجتماعية الناشئة (Mann, M, 1986, p.24).

وترافق تراجع قوة العلمانيين وهيمنتهم في تركيا مع صعود الإسلاميين من خلال نقاط الضعف في النظام الكمالي، فأول فرصة للإسلاميين للظهور كانت عام 1980، عندما جاء رئيس الوزراء تورغوت أوزال Turgut Ozal الذي اقترح التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وهذه سمحت بظهور طبقة برجوازية إسلامية اقتصادية، شكلت الأساس الاقتصادي الذي استند اليه حزب العدالة والتنمية عندما تسلم مقاليد الأمور عام 2002 (Jaraba, 2013, p.47).

بدأ النظام الكمالي العلماني في التراجع منذ مطلع 1990 لأنه لم يعد قادراً على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، وفشل في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدولة، ولم يستطع الكماليون تقديم أيديولوجيا قادرة على سد التناقضات الدينية والعرقية، بل عززتها، وعززت الانقسام الاجتماعي في المجتمع التركي. وكان انقلاب 1997 آخر مراحل الدولة الكمالية فزادت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وزاد معدل البطالة وتدنى مستوى الخدمات، ووصل سعر الليرة التركية إلى أدنى مستوياته. بالتالي خلص معظم الباحثين إلى أن إدراج الإسلاميين في النظام السياسي، وانقلاب 1997 الذي زاد مشاكل البلاد في كل المجالات، وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، وظهور برجوازية إسلامية جديدة، كانت من أهم العوامل التي قادت إلى تحول أيديولوجي لحزب العدالة والتنمية (Svante et al, 2015, p.29).

ظهر حزب العدالة والتنمية ضمن فجوات في شبكات قوة النظام القديم، وبالتالي فإن شبكة القوة الأيديولوجية لعبت دوراً بارزاً في تأسيس النظام الجديد. ومع تعزيز الأيديولوجية الجديدة وضعف الكمالية بدأت تنتقل عناصر القوة من الشبكة العسكرية إلى الشبكة الأيديولوجية، لذلك استخدمت الأيديولوجيا للوصول إلى السلطة والالتفاف على المؤسسة العسكرية. ومن خلال الأيديولوجيا الجديدة كان حزب العدالة والتنمية قادراً على توحيد الشعب التركي؛ وذلك بتوفير التعددية الأيديولوجية، وقدرته على ترجمة الخطاب إلى واقع عملي، وكل ذلك من خلال استخدام لغة غير دينية مكنت الإسلاميين في تركيا من استثمار أيديولوجيتهم الإسلامية المعتدلة في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية (الخماش، 2016، ص77).

وعلى العكس من المحافظين الإسلاميين كنجم الدين أربكان، فقد تجنب حزب العدالة والتنمية المواجهة المباشرة مع العلمانيين في كثير من القضايا، مثل ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة، وكان كل تركيز الحزب على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أول مقابلة مع رئيس الحزب (رجب طيب أردوغان) بعد الفوز في أول انتخابات عام 2002 لم يعلن صراحة بأن حزبه حزب إسلامي، وكذلك تجنب المواجهة مع المحكمة الدستورية التي كانت تحت سيطرة المؤسسة العسكرية، وتمكن الحزب خلال فترة قصيرة من نقل تركيا من دولة غير مستقرة سياسيا، ويسيطر عليها العسكر والانقلابات العسكرية وضعيفة اقتصاديا، إلى دولة ديمقراطية ذات بنية استثمارية مميزة (الموافي، وآخرون، 2017)،وفي السنوات الأولى من حكم الحزب فإنه سعى إلى التقليل من حدة الصراع والمواجهة فيما يتعلق بالمشكلة الكردية. وتبنى الحزب نهج الديمقراطية

المحافظة التي تنسجم فيها الحداثة والتراث، وقدموا الدولة على الدين، ولم يمل الحزب إلى أسلمة المجتمع، بل كان كل التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحل المشاكل الطارئة والانضمام للاتحاد الأوروبي(Kassem, 2013, P77).

الجمود الإيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين المصرية

جاء صعود الإخوان المسلمين في مصر بعد انتهاء الفترة الناصرية وتأثراً بالثورة الإيرانية؛ فقد شهدت الجماعة نجاحا كبيرا منذ تأسيسها حتى توليها الحكم، خاصة في مجال الدعاية والتبشير وجمع الأنصار، ولكن المشاكل الأيديولوجية جاءت في مرحلة الحكم وانعكست على شبكات القوة الأخرى (الاقتصادية والسياسية والعسكرية)؛ فلم تستطع الجماعة التحول من حزب كبير ومنغلق على ذاته ومحاط بأسواره الأيديولوجية، إلى حركة منفتحة تشجع التنوع الأيديولوجي كما فعل نظراؤهم الأتراك. فعندما زار أردوغان مصر عام 2012 كان كمن ألقى قنبلة عندما أعلن أنه يؤيد النظام العلماني. بالتالي كان على الجماعة الانتقال من الأفكار والتحيزات الأيديولوجية والتنظيمية إلى تطبيق برامج واقعية بدل الدخول في صراع حول قضايا الدين والشريعة الإسلامية. فسيطرة الانتماء الفكري والأيديولوجي للجماعة على ممارستها للحكم جعل الأخرين يتهمونها بالهيمنة والإقصاء. ومن الأخطاء الكبيرة للجماعة وللرئيس مرسي قضية المواجهة مع مؤسسة القضاء التي تحظى باحترام في أوساط المجتمع المصري، ما أظهر الإخوان المسلمين كأنهم يريدون إقصاء القضاء وفرض أفكارهم على الدولة (العناني، 2013، ص1-4).

إضافة إلى أنه تم إقصاء التيار الإصلاحي في جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وهيمنة المحافظين، وتمثلت أهم مشاكل المحافظين بما يلي (العناني، 2013، ص8؛ الإبراهيم،):

1. ضعف التوجه التوافقي لدى هذا التيار، فوصلت علاقتهم مع المعارضين من العلمانيين والليبراليين إلى حد القطيعة.
2. الفجوة بينهم وبين الجيل الشاب في الجماعة، والذي كان منخرطا مع بقية شباب الثورة.
3. هيمنة الأيديولوجيا على حساب السياسات الواقعية، وهو ما زاد من حالة الاحتقان في الشارع نتيجة التأخر في تنفيذ الوعود.

4. التماهي مع القوى الدينية والاجتماعية المحافظة التي مثلت عبئاً على خطاب الجماعة الديني والفكري، وغيبت أية محاولة إصلاحية.

شبكة القوة الاقتصادية

الشبكة الاقتصادية في تركيا

تستمد القوة الاقتصادية من سد الاحتياجات المعيشية من خلال التنظيم الاجتماعي الذي يتم باستخراج موجودات الطبيعة وتحويلها وتوزيعها واستهلاكها، والتنظيم الاقتصادي يوفر مزيجاً اجتماعياً مكانياً من القوة الشاملة والمكثفة والقوة الرسمية الموثوقة، ويؤكد مايكل مان على أن شبكة القوة الاقتصادية تعمل مع شبكات القوة الأخرى (الأيديولوجية، والسياسية، والعسكرية) لتحقيق التغيير الاجتماعي، وبشكل خاص توليد سلطة الشعب، ومن خلال السيطرة على شبكة القوة الاقتصادية أصبح حزب العدالة والتنمية قادراً على إعادة إحياء الاقتصاد التركي الذي تعرض للكثير من الأزمات، والتي كان آخرها الأزمة الاقتصادية 2000–2001 التي تسببت بارتفاع معدل البطالة والتضخم(Mann, M, 1986, p.24–25).

وشكلت الطبقة البرجوازية الإسلامية القاعدة الاقتصادية التي استند اليها حزب العدالة والتنمية عندما تولى السلطة، ففي 1991، ظهرت جمعية تعبر عن القوى الاقتصادية المحافظة ذات التوجه الإسلامي، تسمى "جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين" واسمها المختصر : (الموسياد) MUSIAD ، والتي نجحت في جلب ملايين الدولارات من المغتربين إلى المدن التركية، وقد سبق جمعية الموسياد جمعية أخرى ذات توجه علماني تسمى "توسياد" TUSIAD ،تأسست 1971، وكان هدفها محاصرة الوجود الإسلامي الجديد، وتضم رجال الأعمال العلمانيين الأكثر ثراءً في المجتمع التركي، وقد جذبت جمعية "الموسياد" رجال الأعمال ذوي التوجهات الإسلامية، في الدول المحيطة وخاصة العرب وأصبحت تهيمن على الاقتصاد التركي وتحتكره، وتنافس جمعية "التوسياد"، ويعمل فيها حوالي 6000 شخص (عاشور، 2009، 67–68).

أجري استطلاع للرأي عام 2002 في تركيا، وذلك قبل الانتخابات العامة بحوالي شهر، وأظهر غالبية المستطلعة آراؤهم أن الاقتصاد وما لحق به من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، هي من أهم المشاكل التي تواجه تركيا. والشكل (1) يوضح النسب المئوية للمستطلعة آراؤهم حول أهم المشاكل التي تواجه تركيا.

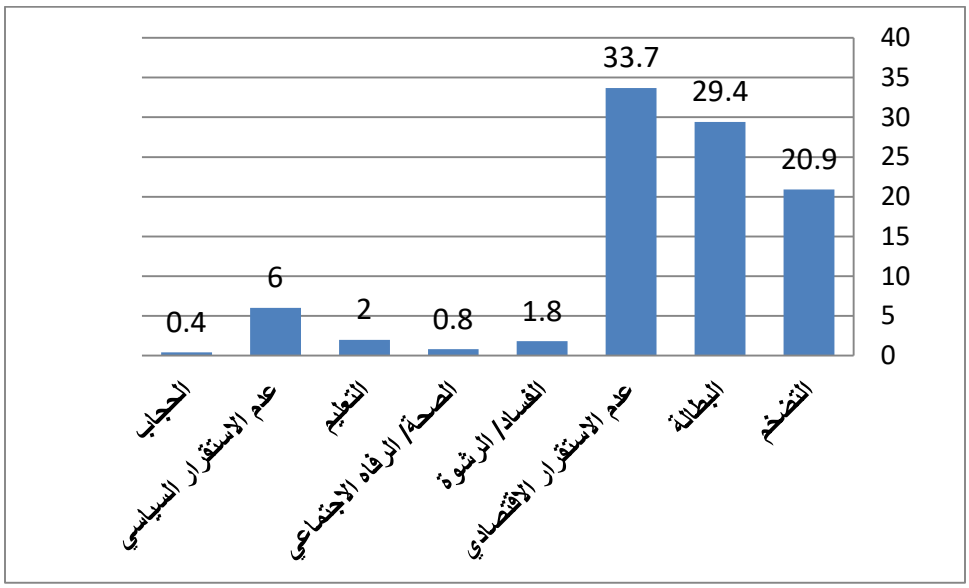

شكل 1: النسب المئوية للمستطلعة آراؤهم حول أهم المشاكل التي تواجه تركيا

Source: (Jaraba, M, 2013, Op. Cit, P178).

بالتالي ركز حزب العدالة والتنمية جهوده على المسائل الاقتصادية، فاستطاع أن يحقق نمواً في الاقتصاد حوالي 11.5% ، كما أن متوسط النمو لم ينخفض عن 6% بين عامي 2002 – 2010، وبلغ في العام 2011 11.1%، وبالرغم من انخفاضه في العام 2016 إلى 3.2(The World Bank, 2018) إثر محاولة الانقلاب الفاشلة، إلا أن الحزب استطاع أن ينقل تركيا إلى المرتبة السادسة عشرة اقتصاديا بين دول العالم.

وتم الانتقال من استراتيجية الصناعة المتجهة نحو الداخل والتي تقوم على إحلال الواردات، إلى استراتيجية صناعية قائمة على التصدير للخارج، من خلال إنتاج بضائع منافسة وذات جودة عالية. فاستطاعت تركيا أن تصل بمتوسط دخل الفرد من 3500 دولار عام 2002 إلى 10500 دولار عام 2008، وانتقلت بحجم الإنتاج من 180 ملياراً عام 2002 إلى 740 ملياراً عام 2008 (مصري، 2010، ص191-192).

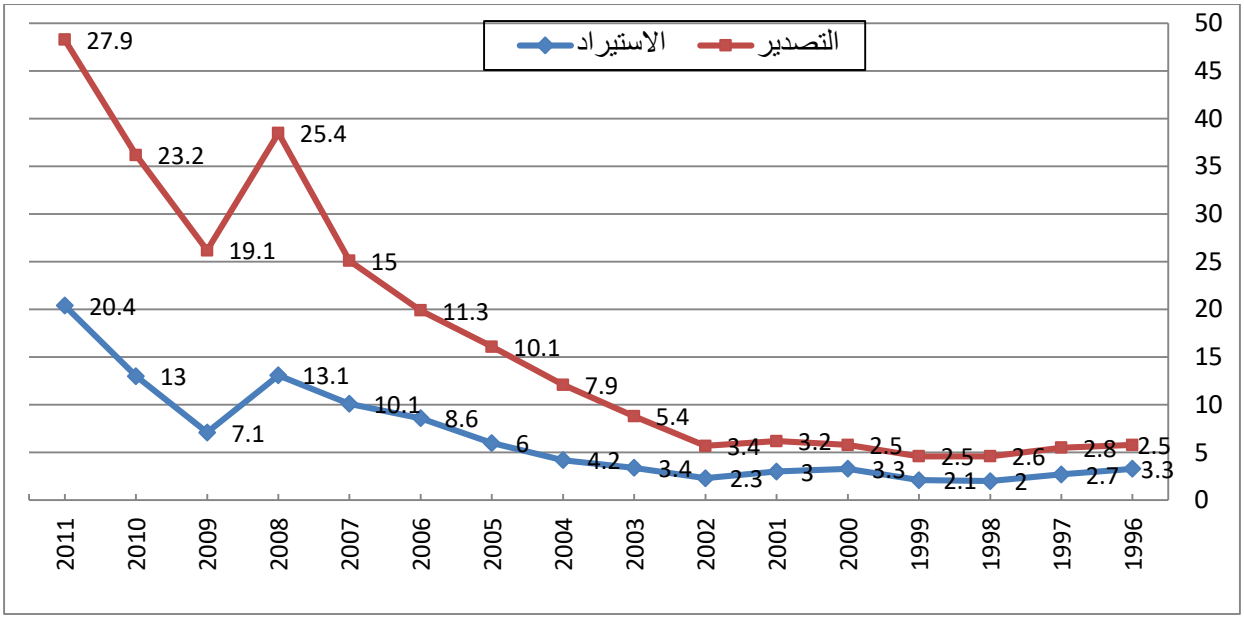

شكل 2: التصدير والاستيراد من تركيا للدول القريبة والشرق الأوسط 1996–2011 (مليار/ دولار)

Source: (Jaraba, M, 2013, Op. Cit, p188).

يتضح من الشكل (2) أن حزب العدالة والتنمية استطاع منذ توليه الحكم أن يغير الميزان التجاري، فبينما كان معدل التصدير والاستيراد متقارباً وكان صافي الميزان التجاري قريباً من الصفر، إلا أنه خلال فترة قصيرة من توليه للحكم، ارتفع الميزان التجاري لمصلحة التصدير؛ فزاد حجم الصادرات على حجم الواردات بعد تبني استراتيجية اقتصادية متجهة نحو الخارج، وتقوم على المنافسة في السعر والنوعية. واستطاع الحزب إنقاذ تركيا من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها في العام 2001 وبداية 2002، والتي كانت من أخطر الأزمات الاقتصادية على تركيا، تسببت بانهيار الليرة التركية بنسبة 100% وارتفاع التضخم إلى حوالي 70%، وعلى إثر ذلك أفلست نصف البنوك التركية، وارتفعت معدلات البطالة، ولكن مع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة ازداد النمو الاقتصادي بنسبة 5.3% في عام 2003،وبنسبة 9.4% في 2004.ويلاحظ أن الصادرات التركية ظلت تتزايد منذ العام 2002 حتى 2011 ، فلم تتراجع إلا في نهاية عام 2008 وبداية 2009؛ وهي الفترة التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية بالتأثير في تركيا (محمود، 2015)،ولكن الاقتصاد التركي سرعان ما استعاد نموه من جديد، وجدير بالذكر أن الحزب استغل تحسن علاقة تركيا بالمنطقة العربية وعديد من الدول النامية لتصدير الإنتاج الصناعي والزراعي التركي لهذه الدول، وكذلك للحصول على النفط العربي؛ وساعده على ذلك عامل القرب الجغرافي.

ويمكن القول: إن طبيعة المؤسسية* في الدولة لعبت دوراً واضحاً في نجاح التجربة التركية، فالمجتمع التركي يتميز بالحيوية والنشاط، ويقوم بإنشاء الجمعيات والمنظمات والانضمام إليها، خاصة الجمعيات الاقتصادية التي كان لها دوراً بارزاً في عملية صنع القرار ودعم الاقتصاد التركي، فيوجد في تركيا ما يقرب من 45987 منظمة غير حكومية، وأغلبها منظمات اقتصادية تعد من أعمدة الاقتصاد التركي (عاشور، 2009، ص66؛ برهم، 2015)، بالتالي فطبيعة المجتمع التركي كانت مهيأة لاستيعاب التغييرات والتفاعل معها بشكل سرّع من عملية إحراز التقدم في المجالات المختلفة.

الشبكة الاقتصادية في مصر

منذ مطلع العام 2000 بدأ الاقتصاد المصري يواجه أزمة حقيقية أثرت في النظام بشكل عام، وجاءت الاضطرابات والاحتجاجات عام 2011 نتيجة عدم الرضا العام، وارتفاع مستوى البطالة والتضخم، وانخفاض الدخل، وعدم المساواة التي جاءت نتيجة التوسع في تبني أفكار الليبرالية الجديدة في السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

وعند مجيء الإخوان المسلمين إلى السلطة، واجهتهم أعباء كثيرة، كان عليهم معالجتها، وكان أهمها الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمجتمع المصري، وأظهر استطلاع للرأي أُجري في العام 2012 أن 70% من المصريين يؤكدون أن الأوضاع الاقتصادية أهم القضايا التي ينبغي على الحكومة معالجتها (غانم والشيخ، 2013، ص3). فمع بداية حكم الرئيس محمد مرسي، تم تشكيل لجان للإشراف على خطط الإصلاح الاقتصادي وإعادة التوازن للاقتصاد، ورحبت الحكومة آنذاك بالمستثمرين الذين يمكن أن تؤدي استثماراتهم إلى خلق فرص عمل والمساعدة في نقل التكنولوجيا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس جمعية مصرية لتطوير الأعمال سميتEBDA على غرار الجمعية التركية MUSIAD، التي أسسها مجموعة من رجال الأعمال المصريين من ذوي التوجه الإسلامي، وتم توقيع اتفاق بين EBDA وMUSIAD للانضمام إلى منتدى رجال الأعمال الدولي والتي من شأنها أن تسمح للشركات المصرية والتركية بحضور ورش العمل التعليمية (Jaraba, 2013, p.341-344).ولكن قصر عمر جمعية EBDA لم يمكنها من معالجة المشاكل الاقتصادية الكثيرة، إضافة إلى قلة خبرة الإخوان في الحكم؛ لأنه تم تنشئتهم على أنهم حزب معارض وليس حزب سلطة، وفي المقابل اكتسب أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي

* المؤسسية: وهي مجموعة التعليمات والقوانين والأنظمة التي تنظم الحياة، إضافة إلى طبيعية المجتمع وسلوكه، وهي المؤسسية غير الرسمية. وأصبحت المؤسسية في السنوات الأخيرة الأساس في تفسير عديد من الظواهر البشرية.

الخبرة من خلال توليهم إدارة عديد من البلديات قبل وصولهم للحكم، وأهمها بلدية اسطنبول، في حين لم يستطع الإخوان المسلمون القيام بذلك في فترة مبارك.

وبالرغم من الإجراءات التي حاول نظام مرسي القيام بها، إلا أنه واجه عديداً من المشاكل، وخاصة المشاكل الاقتصادية، فارتفعت المديونية، وبالرغم من محاولة تشجيع رجال الأعمال وخلق جو من الاستثمار؛ إلا أنه تم اتهام مرسي بالعودة إلى سياسة الليبرالية الجديدة كما كان الحال زمن مبارك. وكان صندوق النقد الدولي قريباً من توقيع اتفاق مع مصر لإقراضها، إلا أنه تخلى عن المحادثات بسبب عدم الاستقرار السياسي، ولم تفلح المساعدات التي قدمتها الحكومة القطرية في إنقاذ الحكومة المصرية من الانهيار الاقتصادي.

رفْض صندوق النقد الدولي والدول الغربية إقراض الحكومة المصرية أدى إلى انخفاض الدين الخارجي من 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 إلى 10% عام 2012، ولكن بالمقابل ارتفع دين الحكومة المحلي من حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 إلى 70% في العام 2012، وكانت الحكومة المصرية تحصل على السيولة من السوق المحلية مزاحمة بذلك شركات القطاع الخاص، وكانت تقترض بسعر فائدة بلغت 16% وهو ما أعاق اقتراض القطاع الخاص نظراً لارتفاع نسبة الفائدة. وبذلك، فبدل أن تدعم الحكومة القطاع الخاص عملت على إعاقته، وإعاقة استحداث فرص عمل جديدة (غانم والشيخ، 2013، ص5). والشكل (3) يوضح الأزمة الاقتصادية التي ظلت تتزايد، وأدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام محمد مرسي.

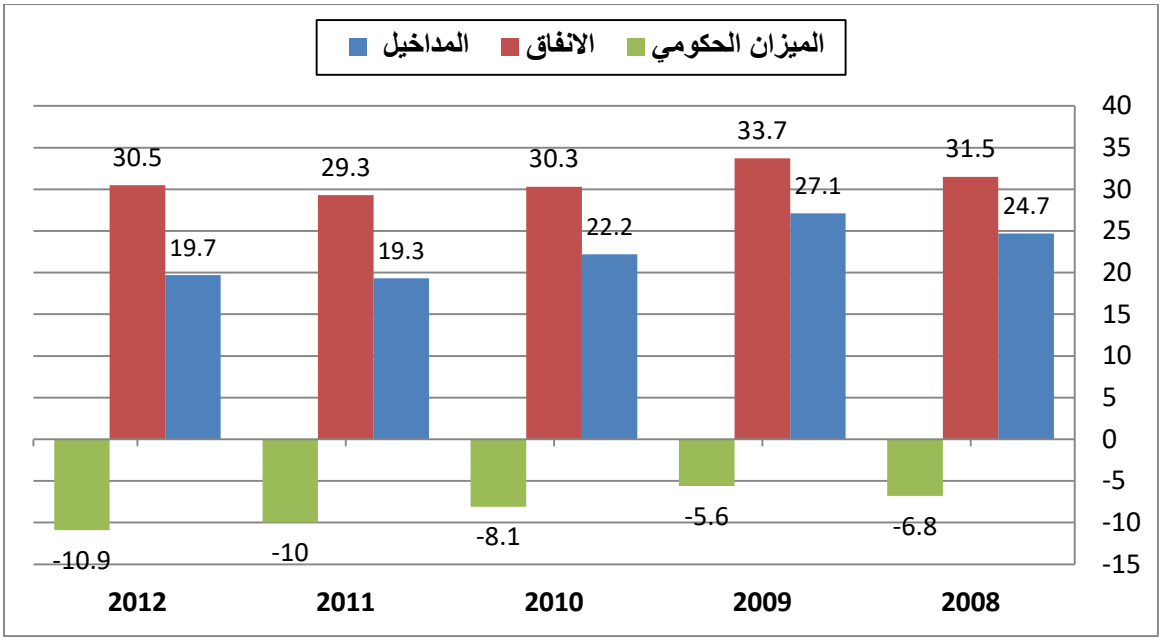

شكل 3: الحسابات المالية في مصر 2008-2012 (بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

المصدر :(غانم، حافظ والشيخ، سلمان، 2013، مرجع سابق، ص79).

يتضح من الشكل (3) زيادة عجز الميزان الحكومي الذي كان سالباً: 8.1 عام 2010، وصل إلى سالب: 10.9 عام 2012، رافقه زيادة في الإنفاق الحكومي وتراجع في المداخيل؛ الأمر الذي زاد العجز المالي وأدى إلى ارتفاع حجم الديون على الحكومة المصرية.

وأدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني إلى تراجع السياحة وانخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي وهروب رأس المال، وهو ما تسبب في انخفاض نسبة الاحتياطات الخارجية.

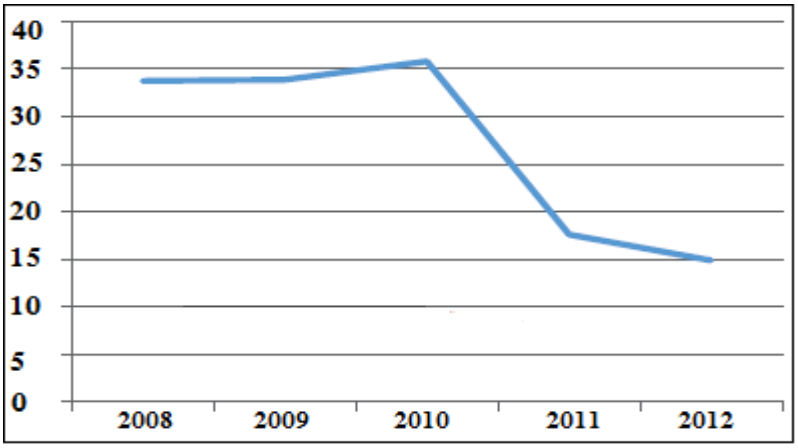

شكل 4: الاحتياطات العالمية في مصر بالمليار.

المصدر :(غانم، حافظ والشيخ، سلمان، 2013، مرجع سابق، ص79).

هبطت الاحتياطات الأجنبية في مصر من 36 ملياراً عام 2010 إلى 14 ملياراً عام 2012. كما تراجعت السياحة أيضا من 12.6 مليار دولار عام 2010 إلى 8.7 مليار عام 2011، وبالرغم من التحسن الطفيف الذي شهدته السياحة عام 2012، إلا أنها عادت وتراجعت في 2013؛ نظرا للاضطرابات الأمنية والسياسية (Butter,2013, p7). إضافة إلى تفاقم المشهد الاجتماعي من خلال أزمة الطاقة الحادة في أواخر فترة حكم الرئيس مرسي، فقد تراجعت قدرة الدولة على توليد الطاقة، وأدى ذلك إلى الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي (Paciello, 2013, p.2).

جدول 1: النمو الاقتصادي في مصر 2008 –2012 (بالمائة)

	2008	2009	2010	2011	2012
نمو إجمالي الناتج المحلي	4.5	3.1	3.0	1.8–	2.9
النمو الزراعي	0.7–	9.2	9.3–	9.2	3.5
النمو الصناعي	0.5–	1.8	5.2	4.4–	3.3
نمو الخدمات	7.1	5.7	2.5–	16.1	3.4
نمو الاستثمارات	9.1	0.0	0.7	3.5–	3.2
معدل البطالة	12.4	13.3	13.0	18.3	18.1

المصدر: (غانم والشيخ، 2013، ص80).

يتضح من الجدول (1) أنه حصل ارتفاع واضح في معدل البطالة في فترة حكم الإخوان المسلمين في مصر سنة 2012، وكذلك حدث تراجع في إجمالي الناتج المحلي؛ نتيجة تراجع غالبية القطاعات الاقتصادية، وهذه كانت من الأسباب التي أطاحت بنظام محمد مرسي؛ لأن الثورة على نظام مبارك كانت نتيجة تراجع في الظروف الاقتصادية للمواطنين وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، فعندما تسلم الإخوان مقاليد الحكم لم يستطيعوا التغلب على هذه المشاكل؛ لأنهم انشغلوا في صراعات وقضايا جانبية، ولم يتم التركيز على إصلاح الشبكة الاقتصادية لكسب الدعم الجماهيري، وكما تمت الإشارة سابقا، فإن شبكات القوة المختلفة مترابطة بعضها البعض، وبالتالي فإن فشل الإخوان في تغيير أيديولوجيتهم دفعت عديداً من الجهات في الداخل والخارج إلى عدم التعامل معهم، فانعكس على الوضع الاقتصادي بشكل سلبي. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي وبقية القطاعات في العام 2011 يعود إلى ظروف عدم الاستقرار في أثناء ثورة 25 يناير والفترة الانتقالية التي تبعتها.

شبكة القوة السياسية

شبكة القوة السياسية في تركيا

تشكّل شبكة القوة السياسية التنظيم المركزي والمكاني للحياة الاجتماعية، والوظيفة الأساسية للحكومة هي توفير النظام في منطقة أو إقليم معين. وتعد القوة السياسية مقيدة جغرافيا أكثر من مصادر القوة الأخرى، وتكون منحصرة عادة في دولة معينة على العكس من الأيديولوجيا التي يمكن أن تنتشر في مساحات أوسع، ووفقاً "لمايكل مان" فإن الأيديولوجيا وحدها غير قادرة على تحديد هيكل المجتمع وعلاقات القوة، وبدلاً من ذلك، ومن أجل إحداث التغيير الاجتماعي، فإنه لا بد من السيطرة على مصادر قوة متعددة لتعزيز الوضع الاقتصادي والسياسي العام (Mann, 2013, p.2). وبالتالي استطاع حزب العدالة والتنمية السيطرة على الشبكة السياسية من خلال فوزه بانتخابات عام 2002 واستخدام هذه الشبكة للسيطرة على مصادر القوة الأخرى، وجاءت سيطرة الحزب على الشبكة السياسية نتيجة ضعف هذه الشبكة وتفككها بسبب الخلاف الحاد بين الأحزاب العلمانية، والمشاكل المختلفة التي كانت تعاني منها الدولة التركية، وقد استغل حزب العدالة والتنمية الثغرات في تلك الشبكة لدخولها والسيطرة عليها.

تركزت مصادر القوة في تركيا تاريخياً في الجيش والبيروقراطية، ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، فإنه سيطر على البيروقراطية التي استخدمها لتطوير علاقاته مع الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني، وبالتالي كانت الانتخابات هي نقطة التحول في علاقات القوة في تركيا (Jaraba, 2013, p.164).وعندما انتقل حزب العدالة والتنمية من المعارضة إلى السلطة فإنه انتهج سياستين، داخلية وخارجية، فبالنسبة للسياسة الداخلية فيمكن حصرها في نقطتين: الأولى إزالة شكوك المؤسسة العسكرية في إمكانية نمو تيار إسلامي في تركيا؛ وذلك من خلال تأكيد قادة حزب العدالة والتنمية مراراً على أن حزبهم ليس حزباً دينياً وإنما هو حزب ديمقراطي تركي (صيدم، 2012، ص132). وأكدوا أن الحزب يرفض إقامة دولة دينية؛ وبالتالي أيد حزب العدالة والتنمية حرية العبادة للجميع مع عدم تعرض الأشخاص الذين ليس لديهم توجهات دينية إلى التمييز، وطرح الحزب رؤيته بأن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، ودعا إلى التعايش بين الجميع. أما النقطة الأساسية الثانية فهي وفاء الحزب في وعوده التي قطعها بإجراء إصلاحات اقتصادية بالرغم من الإرث الكبير من المشاكل الاقتصادية

التي تركها العلمانيون، وهو ما أقنع الناخب التركي بتجديد ثقته بالحزب غير من دورة انتخابية، كما أن الحزب تجنب الصدام مع القضاء ومع المؤسسة العسكرية، ولكن واصل الضغط عليها ليستطيع بعد ذلك إيجاد الثغرات التي تمكنه من الوصول إلى أهم مؤسستين وأقواهما في النظام السياسي التركي (صيدم، 2012، ص132).

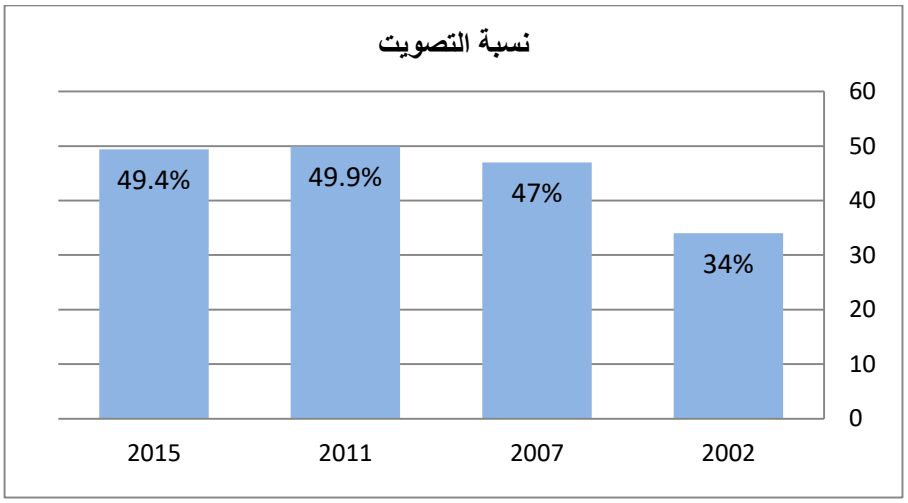

شكل5: نسبة التصويت التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية من 2002-2015

Source: (Yilmas, I, 2009, Op, Cit, p 99).

يتبين من الشكل (5) أن نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية كانت ترتفع بشكل واضح من دورة انتخابية إلى أخرى، وهو دليل على نجاح الحزب على الصعيد السياسي، والذي بدوره انعكس على بقية شبكات القوة في الدولة.

وانتهج حزب العدالة والتنمية أيضاً، سياسة خارجية عبّر عنها وزير الخارجية التركي السابق "أحمد داوود أوغلو" التي يمكن تلخيصها في خمسة مبادئ أساسية (السعيد، 2014،ص476-ص477):

1. الانفتاح الخارجي على الجميع، ما أعطى تركيا المجال لإقامة علاقات مع كل اللاعبين الدوليين.
2. تخفيف النزاعات مع الدول المختلفة خاصة في الفترة الأولى من حكم الحزب، وتحسين العلاقة مع الدول العربية.
3. تعزيز الترابط الاقتصادي، وإقامة علاقات اقتصادية أوجدت لتركيا أسواقاً خارجية في الوطن العربي وغيره من دول العالم الثالث، وهذا المبدأ لم يكن بالإمكان تحقيقه دون تحقيق المبدأين السابقين.

4. تعزيز مكانة تركيا بصفتها فاعلاً عالمياً يمتلك مصادر القوة المختلفة؛ وخاصة الاقتصادية والدبلوماسية.
5. استئناف المحادثات مع الاتحاد الأوروبي حول انضمام تركيا للاتحاد، الأمر الذي دفع تركيا إلى إحداث تطور في شبكات القوة المختلفة بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.

شبكة القوة السياسية في مصر

أخفق الإخوان المسلمون منذ أوائل 2011؛ أي بعد سقوط نظام مبارك وحتى منتصف 2013 في قيادة التحول الديمقراطي الشامل، فلم تمتلك قيادات الإخوان الموارد والشبكات والمعرفة اللازمة لتنفيذ سياسات إصلاحية فعالة، وكانت تلك الإخفاقات نتيجة علاقة معقدة مع الدولة، وسلسلة من الأخطاء التكتيكية التي ارتكبتها قيادة الجماعة (El-Sheriff, 2014, p.4). وبالتالي فإن الجمود الأيديولوجي وعدم المرونة السياسية بالنسبة للإخوان المسلمين، قسَّم المصريين في مرحلة صياغة الدستور إلى إسلاميين وغير إسلاميين، حتى أصبح واضحاً بالنسبة لعديد من الباحثين والمراقبين بأن الجماعة وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة، يطمحون للهيمنة بدلاً من بناء نظام سياسي توافقي. وبدلاً من تجاوز الأيديولوجيا وانتهاج سياسة الانفتاح مع الأحزاب وخاصة تلك التي وقفت جانبهم أثناء الثورة، فإنهم سعوا للهيمنة على الشبكة السياسية وفرض أفكارهم الخاصة.

قرر الإخوان الشروع في الحملة الانتخابية وترك الاحتجاجات في الشارع في فترة كان يحاول فيها المجلس العسكري التباطؤ في عملية تسليم السلطة لقيادة مدنية، وهذه الخطوة من جانب الإخوان خلقت شقاقاً بينهم وبين القوى الثورية الموجودة في ميدان التحرير، والتي كانت تريد تحقيق أهداف الثورة كاملة قبل الانتخابات، في حين كان اهتمام الأخوان المسلمين الوصول للسلطة والهيمنة على الشبكة السياسية، تمهيداً للسيطرة على شبكات القوة الأخرى، بدلاً من التركيز على بناء توافق في النظام السياسي المصري مع القوى الثورية المعتدلة.

وهناك شرطان أساسيان كان يجب أن يتحققا حتى يتم احتواء الإخوان المسلمين سياسياً، ولكي يتحولوا إلى حزب ديمقراطي، وهذان الشرطان هما (El- Sheriff, 2014, p.4):

أولاً: تتطلب مصر في مرحلة ما بعد مبارك توافقاً على قواعد جديدة للعبة السياسية، خاصة أن البلد عاش تاريخاً طويلاً من الحكم المطلق ويحتاج جهوداً كبيرة لتغييره.

ثانياً: هناك حاجة لدى الإخوان المسلمين للخضوع لتحول فكري وتنظيمي من خلال تبني مبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات الفردية والمساواة أمام القانون.

ولكن أياً من الشرطين السابقين لم يتم تحقيقه، وكان هناك إخفاقات سياسية داخل الجماعة من خلال محاولتهم الهيمنة على المؤسسات المنتخبة، ولم يتمكنوا من الانفتاح على الجميع.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، قام الرئيس محمد مرسي بعدة زيارات خارجية بهدف عقد اتفاقيات اقتصادية لتطوير الاقتصاد المصري، وفي هذا الجانب فهناك من ينتقد الرئيس مرسي لعدم إسناد الشؤون الخارجية لأشخاص ذوي خبرة؛ فمنذ البداية حاول تغيير السياسة الخارجية التي سارت عليها مصر لعقود؛ فبعض زياراته الخارجية أسهمت في توتير العلاقة مع أطراف إقليمية ودولية، فزيارته لإيران أقلقت دول الخليج خاصة السعودية والإمارات، وكذلك الولايات المتحدة، وأثارت زياراته للصين وروسيا أيضاً شكوكاً لدى الولايات المتحدة التي تخوفت من عقد اتفاقيات تسمح بوجود قواعد روسية أو صينية في مصر، وفيما يتعلق بإسرائيل فقد غير مرة أن مصر ستلتزم باتفاقياتها الدولية الموقعة، ومع ذلك ظلت هناك شكوك لدى النظام الأمريكي، وجدير بالذكر أن موقف الرئيس مرسي من سوريا جاء بنتائج عكسية لزياراته لإيران وروسيا، فهو أعلن قطع العلاقات مع سوريا وأعلن استعداده إرسال المتطوعين لإسقاط النظام (حسين، 2015، ص55–57). فعلى العكس من سياسة حزب العدالة والتنمية التركي الذي اهتم بتصفية الخلافات الداخلية والخارجية وإزالة الشكوك حول أهداف الحزب والتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، انشغل الإخوان المسلمون بقضايا جانبية داخلية وخارجية زادت تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الشارع المصري.

شبكة القوة العسكرية

شبكة القوة العسكرية في تركيا

وفقاً لمايكل مان (1986) فإن الشبكة العسكرية من أقوى شبكات القوة في الدولة، وتشير إلى كيفية احتكار الدول القومية الحديثة للعنف، وحتى القرن التاسع عشر كانت الجيوش غالبا ما يُسيطر عليها النبلاء كما في العصور الوسطى، أو أنها كانت تتمتع باستقلالية عن السلطة السياسية (Silva,2013, p.961)، ولكن في الدول القومية الحديثة أصبحت الشبكة

العسكرية تخضع للسلطة السياسية، وفي بعض الدول ما زالت الشبكة العسكرية تتمتع ببعض الامتيازات والاستقلالية عن مصادر القوة الأخرى وخاصة السياسية، وهذا ينطبق على الحالتين التركية والمصرية، فالجيش يلعب دوراً بارزاً في سياسة البلدين، ففي تركيا وبالرغم من كبح جماح المؤسسة العسكرية، والحد من تدخلها في الشبكة السياسية، فإن محاولة الانقلاب الأخيرة في صيف 2016 تدل على أن نزعة تدخل الجيش في سياسة تركيا ما زالت موجودة.

تمتلك المؤسسة العسكرية جذوراً تاريخية مع نظام الدولة التركية، ويمكن إرجاعها إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عندما أجرت الإمبراطورية العثمانية إصلاحات في الجيش وحاولت بناءه على أسس حديثة، فبنوا المدارس والكليات العسكرية على النمط الغربي، وهذا النمط الغربي من التعليم والتدريب والامتيازات خلق طبقة معينة مستقلة في المجتمع التركي، وهو ما مهد الطريق أمام الجيش للمشاركة في الحياة السياسية. كما أن نجاح الجيش التركي في حرب الاستقلال بقيادة أتاتورك لعب دوراً حاسماً في تأسيس جمهورية جديدة وتمكين الجيش من السيطرة على جميع مؤسسات الدولة (Jaraba, 2013, p.61).

أسهم التغيير في المناخ السياسي ودخول عوامل سياسية واقتصادية أخرى في تراجع تأثير الجيش في تركيا، وظل الجيش يسيطر على شبكات القوة في تركيا حتى 1990، وهي السنة التي رُشحت فيها تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، والتي كان عليها أن تقوم ببعض الإصلاحات في مؤسساتها، كما أن انتهاء الحرب الباردة قلل من تأثير تركيا في الساحة الدولية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي رافقت انقلاب 1997. وبالتالي، فإن مطالب الاتحاد الأوروبي خلال المفاوضات التي بدأت رسمياً 1999، دفعت الجيش في ظل الأزمات والمشاكل التي تمر فيها تركيا إلى الموافقة على إجراء إعادة إصلاح وهيكلة؛ وذلك لاعتقادهم بأن الانضمام يمكن أن يحل مشاكلهم، وهو ما خلق انقساماً داخل الجيش بين محافظين معارضين، ومعتدلين يؤيدون الإصلاحات، كما أن حزب العدالة والتنمية سحب الدعم الشعبي الذي كان يتمتع به الجيش في السابق، إضافة إلى أنه عزز المؤسسات المدنية (Mohammed, 2014, p. 91-92).

ومما يدل على تراجع شعبية الجيش في الشارع التركي ما يلي (Kuru, 2012, p. 47-53):

1. انقلاب عام 1997 الذي شكل تصوّراً لدى الشعب التركي بأن الجيش لا يستهدف المتطرفين، بل يستهدف كل شخص لديه توجه إسلامي، بالإضافة إلى تفشي الفساد وحدوث الأزمات الاقتصادية الحادة في تلك الفترة.
2. فشل الحكومة الائتلافية التي كانت تمثل الجيش في حل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تواجه تركيا، ففي فبراير/شباط 2001 فقدت الليرة التركية ثلث قيمتها، وارتفع معدل البطالة من 6.3% إلى 6.9% في بضعة أشهر، وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2986 دولاراً إلى 2261 دولاراً، وهو ما خلق حالة من اليأس في نفوس الناس.
3. ضعف استجابة الجيش خلال زلزال عام1999.
4. فشل الجيش في تسوية المشاكل القومية، وأهمها مشكلة الانفصاليين الأكراد.

سيطر حزب العدالة والتنمية على الشبكة السياسية عندما وصل إلى السلطة عام 2002، وبدأ الجيش يفقد هيمنته على شبكات القوة في النظام؛ نتيجة لتطبيق حزب العدالة والتنمية عديد من الإصلاحات التي طالب بها الاتحاد الأوروبي، وتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة، وحل الكثير من المشاكل العالقة، وفي الوقت نفسه أجرت حكومة أردوغان تعديلات على عديد من القوانين بما يتوافق مع معايير كوبنهاجن، بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، ومن أهم الإصلاحات (عبد الجليل، 2009، ص31-35):

1. تحويل مجلس الأمن القومي إلى هيئة استشارية، وتقليل عدد اجتماعاته الدورية، والسماح بدخول أعضاء من غير العسكريين للمجلس، ما قلل من تأثيره في الحكومة، بل أصبح تحت سيطرتها، وجدير بالذكر أن المجلس كان يعيّن جنرالات داخل مجالس الدولة وخاصة ومؤسساتها التعليم والإعلام، وكان له الحق في التدخل بحجة حماية الأمن وحماية مبادئ الدولة الكمالية العلمانية.
2. السماح لشخص مدني بترأس المجلس بتوصية من الحكومة وبموافقة رئيس الجمهورية.

بالتالي أصبح الجيش أكثر خضوعاً للحكومة المنتخبة، بعد تعديل القوانين التي أعاقت تدخله في الحياة السياسية في الدولة.

شبكة القوة العسكرية في مصر

أخذت مصادر القوة تنتقل للجيش تدريجياً بعد الانقلاب الذي نفذه الضباط الأحرار على الملك فاروق 1952، فبعد ذلك تم الاعتماد على الجيش لضمان السيطرة على شبكات القوة الأخرى في الدولة، كما أن الجيش بدأ يشكل شبكات القوة الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، وبدأ يهيمن عليها، فالفترة من 1952 وحتى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، كان الجيش يحظى بالدعم الجماهيري الذي مكنه من فرض هيمنته على شبكات القوة المختلفة وإلغاء الأحزاب السياسية وتعليق الدستور وحل البرلمان، واستبدالها بهيئة التحرير التي أسست عام 1953 (Jaraba, 2013, p.219-220).

بدأت هيمنة الجيش على شبكات القوة بالتراجع في فترة حكم مبارك الذي قام بتعزيز قوات الشرطة من أجل قمع المعارضة، وتم تهميش الجيش، وهو ما خلق حالة من التذمر في صفوف الضباط، وفي أواخر عهد مبارك كان الجيش معارضاً لفكرة توريث الحكم لجمال مبارك؛ لارتباطه بسياسات الليبرالية الجديدة التي تهدف إلى مساعدة رجال الأعمال على حساب الشعب وضباط الجيش، ففي ثورة 25 يناير 2011 كان الجيش مع إزاحة مبارك، ولكنه كان يريد تسليم السلطة إلى حكومة مدنية مع ضمان سيطرته على شبكات القوة وحماية مصالحه وامتيازاته، وأن يظل بعيداً عن المحاسبة أمام القانون (هاوس، 2012، ص2-3).

شكل الجيش تحدياً كبيراً للإخوان المسلمين في توسيع نفوذهم في شبكات القوة المختلفة، فبعد سقوط نظام مبارك رفض الإخوان التظاهر ضد المجلس العسكري، وفضلوا الالتزام وانتظار موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وكان هناك حديث سري بين الجيش والإخوان لضمان احترام أهداف كل منهما؛ فكان هذا أول خطأ ارتكبه الإخوان، أدى إلى حدوث انقسام داخل الجماعة نفسها، ومع القوى الثورية الأخرى. كما أن ذلك جنّب الجيش مزيداً من الضغط الشعبي الذي لن يستطيع مواجهته في ذلك الوقت لولا عقده اتفاقاً مع بعض القوى وأهمها الإخوان المسلمون.

اختلف نهج حزب العدالة والتنمية التركي في التعامل مع الشبكة العسكرية عنه بالنسبة للإخوان المسلمين في مصر. ففي تركيا قام أردوغان بتحصين نفسه قانونياً من خلال سلسلة تعديلات في الدستور، مكنته من تغيير قائد الجيش وتعيين نجدت أوزال المقرب منه، كما أنه عيّن مقربين منه في كل من الاستخبارات القومية والأمن الداخلي، وبالرغم من وجود بعض الجيوب المعارضة في المؤسسة العسكرية إلا أنه بإمكانه السيطرة عليها. بينما في مصر بدأ الرئيس مرسي رئاسته بمواجهة مع مؤسسة الجيش وبدأت الأخبار تروّج عن التوتر بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ففي ظل خلاف مرسي مع أحزاب المعارضة ومع الحراك الشبابي، فإنه لاقى تأييداً من المعارضة وشباب الثورة عندما تدخل الجيش وأسقط حكم الإخوان (معهد العربية للدراسات، 2013).

النتائج

1. استطاع حزب العدالة والتنمية التركي تغيير أيديولوجيته، الأمر الذي جنبه الصدام مع الدولة العميقة، كما أنه تجنب الخوض في قضايا الدين والحجاب وغيرها، وتبنى نهج الديمقراطية المحافظة، وتمكن من حل الكثير من المشاكل أو التقليل من حدتها، وأهمها مشكلة الأكراد، كما أن الحزب قدم الدولة على الدين. في المقابل لم يستطع الإخوان المسلمون تغيير أيديولوجيتهم والانفتاح على المجتمع والخارج؛ نظرا لسيطرة التيار المحافظ في الجماعة وإقصاء الإصلاحيين.
2. شكلت الطبقة البرجوازية الإسلامية القاعدة الاقتصادية التي استند إليها حزب العدالة والتنمية التركي عند توليه السلطة، فاستطاع الحزب تحقيق نمو اقتصادي لم يقل عن 6% طيلة الفترة من 2002–2010، إضافة إلى تخفيض معدل البطالة ورفع دخل الفرد من 3500 دولار عام 2002 إلى 10500 عام 2008، ونقل تركيا إلى المرتبة السادسة عشرة اقتصاديا بين دول العالم، في حين ارتفعت مديونية الحكومة المصرية في فترة حكم الإخوان، وارتفع معدل البطالة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وزاد عجز الميزان الحكومي من سالب 6.8 عام 2008 إلى سالب 10.9 عام 2012.
3. انتهج حزب العدالة والتنمية التركي سياسة داخلية وخارجية قائمة على الانفتاح على الجميع، وأزال شكوك المؤسسة العسكرية حول توجهه الديني من خلال تأكيده مرارا بأنه حزب ديمقراطي يؤمن بالدولة العلمانية. ونفّذ الحزب وعوده

التي قطعها قبل الانتخابات وهو ما أقنع الناخب بانتخابه غير مرة، كما أنه استغل سيطرته على الشبكة السياسية في التغلغل في شبكات القوة الأخرى، في حين لم يستطع الإخوان المسلمون بناء نظام سياسي توافقي، بل أسهموا في زيادة الانقسام بين المصريين ما بين إسلاميين وعلمانيين وقوميين، وما بين مسلمين ومسيحيين من خلال محاولتهم فرض أفكارهم أثناء صياغة الدستور. كذلك توترت علاقة مصر مع دول إقليمية ودولية خلال فترة حكمهم.

4. قامت حكومة أردوغان بتعديل عديد من القوانين، لتعيق تدخل الجيش في الحياة السياسية، وأهمها تحويل مجلس الأمن القومي إلى هيئة استشارية، والسماح للمدنيين بدخول المجلس وترأسه، وكل ذلك تم مع تجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية. في حين بدأ الإخوان المسلمون حكمهم بمواجهة مع مؤسسة الجيش بعد أن خسروا تحالفهم مع القوى الثورية من خلال مفاوضاتهم الأحادية مع الجيش قبل الانتخابات. كما أنهم لم يستطيعوا التغلغل في المؤسسة العسكرية وتعيين مواليين لهم في المناصب العليا.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. الإبراهيم، بدر، (2015)، الإخوان المسلمون والحالة الثورية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 38 (439): 136–145.

2. الخماش، رنا، (2016)، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002–2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3. السعيد، سعيدي، (2014)، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة المفكر، الجزائر، العدد (10).

4. العناني، خليل.(2013)، جماعة الإخوان المسلمين من مرحلة ما بعد مرسي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الرابع، الدوحة.

5. الموافي، ندى، وقطامش، نورهان، وكمال، دينا، ورزق، راندا، وسلطان، راندا، (2017)، حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016، المركز الديمقراطي العربي http://democraticac.de/?p=47216.

6. برهم، نسيم، (2015)، محاضرات بعنوان: دراسات متقدمة في الجغرافيا البشرية، الجامعة الأردنية.

7. جول، محمد زاهد، (2013)، التجربة النهضوية التركية. مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت.

8. حسين، بادية، (2015)، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله.

9. صيدم، فادي، (2012)، المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجاً) في فترة 1996-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

10. عاشور، عزمي، (2009)، الدور التنموي للرأسمال الاجتماعي في التجربة التركية. مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، مصر.

11. عبد الجليل، طارق، (2009)، تجربة الإسلاميين في تركيا، الجيش والحياة السياسية التركية، تفكيك القبضة الحديدية. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، القسم الخامس.

12. غانم، حافظ والشيخ، سلمان، (2013)، على شفا، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس. منتدى مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي.

13. محمود، إسراء، (2015)، الاقتصاد التركي: 13 عاما من النجاح. تركيا بوس، https://www.turkey-post.net/p-81051/

14. مصري، غزوان، (2010)، مؤشرات عن تجربة النهضة الاقتصادية التركية. شؤون العصر، مجلد 14، ع 39، اليمن.

15. هاوس، تشاتام، (2012)، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية. برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المراجع الإنجليزية

16. Butter, D. (2013). Egypt in Search of Economic Direction. London, Chatham house, Middle East and North Africa.

17. El- Sheriff, A. (2014). The Egyptian Muslim Brotherhoods Failures. Canegie Endowment for International Peace, Washington.

18. Habibi, N. (2012). The Economic Agenda and Expected Economic Policies of Islamists in Egypt and Tunisia. Brandeis University, crown center for middle east studies , no,67.

19. Jaraba, M. (2013). Moderation or Transformation: Explaining the Different Ideological Trajectories of the Egyptian Muslim Brotherhood and the Turkish Justice and development party. (Unpublished Doctoral dissertation), Erlangen Nurnberg university. Erlangen- Germany.

20. Kasssem, Taha. (2013). The Rise of Political Islam: Can The Turkish Model Be Applied Successfully in Egypt? Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 15, No. 1.

21. Kuru, A. (2012). The Rise and Fall of Military Tutelage in Turkey: Fears of Islamism, Kurdism, and Communism. Insight Turkey, Vol.14, No.2 .

22. Mann, M. (1986). The Sources of Social Power. Cambridge University Press, Vol. 1 A history of power from the beginning to A.D. 1760.

23. Mann, M. (2013). The Sources of Social Power. Cambridge University Press, Vol.4 Globalizations 1945-2011.

24. Mohammed, A. (2014). The Decline of the Military's Political Influence in Turkey. (Unpublished master dissertation), The University of Birmingham, UK.

25. Paciello, M. (2013). Economic and Social Policies in Post-Mubarak Egypt. Institute of International Affairs, Insight Egypt, n3.

26. Silva, F. (2013). Time is of the essence: Remarks on Michael Mann's the Sources of Social Power. Analyze social, 209, Portugal.

27. Svante et al. (2015). Turkey Transformed: The Origins and Evolution of Authoritarianism and Islamization Under the JDP.Bipartisan Policy Center, Washington

28. The World Bank, (2018), GDP growth (annual%). https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

29. Tombaugh, W. (2013). The Rise and Fall of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Revolution: The Interplay of Narrative and Other Factors. (Unpublished Master dissertation), University of Kansas, Kansas-US.

30. Yilmaz, I. (2009). Muslim Democrats in Turkey and Egypt: participatory politics as a Catalyst. Insight Turkey, vol.11, no 2.

روابط الانترنت

31. العربية للدراسات (2013). بين أردوغان ومرسي والإخوان والنموذج التركي خمسة عشر فرقا!. https://www.sudaress.com/hurriyat/106016

32. علو، عماد (2012). إيران: الثورة المصدرة. https://www.azzaman.com/?p=1150

The Islamic Parties in Power Experience in Both Egypt and Turkey: A Political Economy Comparative Study as Stated by Michael Mann's Theory of " The Sources of Social Power"

Durgham A. Shtaya[1], Nasim F. Barham[2], Ahmed Ra'fat Ghodieh[3]

[1]Geography Department, Faculty of Graduate Studies, The university of Jordan, durghamsh@gmail.com

[2]Geography Department, Faculty of Arts, The university of Jordan, bargeo74@gmail.com

[3]Geography Department, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, ahmed@najah.edu

Abstract

The study aimed to compare between the experience of Turkish Justice and Development Party (JDP), and Egyptian Muslim Brotherhood in power, by using Mann's theory (1986, 1993) of social power, which depends on four power networks (Ideological, Economic, Political and Military networks) through applying this theory to the Turkish and Egyptian cases. It has been found out that the (JDP) has invested its control in the political network, particularly through its success in the elections, to penetrate and control the other power networks. It has achieved that by adapting its flexible ideology, which has contributed to the solution of many problems, the adoption of a foreign economic policy depending on exports, which has achieved many economic successes, and changing many laws that has led to limiting the military domination. On the other hand, the Muslim Brotherhood did not change its ideology, which led to the increasing division in the Egyptian society. Specifically, it began its rule in confrontation with the law enforcement, judiciary and military institutions, in addition to its failure in achieving any economic reforms, since the different sectors in the country collapsed, the budget deficit and indebtedness increased, not to mention the economic stagnation.

Keywords*: *Power Networks, Islamic Parties, Economic Power Network, Rule Experiences, Political Economy.